

قضاة الدولة الزيانية (أصنافهم، معايير اختيارهم ودورهم في الحياة الاجتماعية)
**Judges of the Zayani state (their categories ;selection,
criteria and their role in social life)**

د. ط. عربوات هجيرة

د. زرقوق محمد

جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

h.ariuat@univ-dbk.m.dz

m.zerkouk@univ-dbk.m.dz

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الإرسال
2023/07/31	2023/06/25	2022/12/07

الملخص:

يعتبر منصب القضاء من المناصب السامية في الدولة الزيانية خاصة وان هذا المنصب يساهم في تسير شؤون العامة والخاصة من خلال الاهتمام بالفصل في النزاعات وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تزعزع استقرار وطمأنينة الدولة والرعية.

ونظرا لحساسية منصب القاضي وأهميته بالنسبة للدولة الزيانية والمجتمع فقد اهتم السلاطين الزيانيين بهذا المنصب وحرصوا على الرفع من مكانة القاضي ووضعوا شروط ومعايير دقيقة من اجل تولي المنصب، بحيث لا يمكن لأي شخص أن يكون قاضيا إلا بعد مروره على اختبارات تقوم بإمكانياته العلمية قدراته سلوكه وصفاته.

وقد عرف الجهاز القضائي الزياني أصناف ومراتب عديدة للقضاة لكل مرتبة أو صنف واجبات وصلاحيات خاصة به، كما كشف لنا التاريخ الزياني عن أشهر قضاة الدولة الزيانية ساهموا في الحفاظ على استقرار المجتمع الزياني.

قضاة الدولة الزيانية (أصنافهم، معايير اختيارهم ودورهم في الحياة الاجتماعية)

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تهدف إلى إعطاء نبذة عامة عن الجهاز القضائي الزياني (تعريف القضاء، الخطط التابعة للجهاز القضائي الزياني) بالإضافة إلى ذكر مراتب وأصناف القضاة ومعايير اختيارهم عند الزيانيين والتطرق إلى أشهر قضاة الدولة الزيانية وإسهامهم في التسيير والحفاظ على المصالح الخاصة والعامة للمجتمع الزياني وللدولة الزيانية .

الكلمات المفتاحية: الدولة الزيانية ؛ القضاء؛ معايير؛ أشهر؛ أصناف.

Abstract:

The judiciary position is considered one of the supreme positions in the Zayani states especially since the role of this position is to manage the public and private affairs of the state and society, This is done through Adjudication of disputes and Resolve disputes, and finding appropriate solutions to problems that threaten the stability and tranquility of the state and the People.

Given the sensitivity of the judge's status and his importance to the state and Zayani society, the Zayani sultans took care of this position and were keen to raise the status of the judge and set specific conditions and criteria for assuming the position.

So that no person can be a judge except after being evaluated based on his scientific capabilities, capabilities, behavior and attributes. The Zayani judicial system has known many categories and ranks of judges, each rank or category has its own duties and powers, and the Zayani history revealed to us the most famous judges of the Zayani state who contributed to maintaining the stability of the Zayani society.

From this point of view, this study aims to give a general overview of the judicial system (definition of the judiciary, plans of the Zayani judicial system), In addition to mentioning the ranks and categories of judges in the Zayani state, and presenting the conditions and criteria for their selection, In addition to mentioning the most famous judges of the Zayani state and their contribution to managing and preserving the private and public interests of the Zayani community and the Zayani state.

Key words: Zayani state; Judges; Standards; Famous; Varieties .

مقدمة:

عرفت الجزائر خلال العهد الزياني العديد من النظم والأجهزة التي من شأنها القيام بتسيير شؤون ومصالح الدولة والمجتمع ومن بين هذه النظم الجهاز القضائي الذي يعتبر من أهم الأجهزة التي تسعى إلى ضبط سلوكيات الناس ومنعهم من التعدي على حقوق الآخر والحفاظ على الكليات الخمس التي نصت الشريعة الإسلامية على حفظها (الدين والنفس والعقل والعرض والمال). لذلك فالمتتبع لكتب التاريخ سيقف على أهمية هذه الخطة بالنسبة للسلطين الزيانيين وشدة اعتنائهم بها من خلال رفع مكانة القاضي ووضع شروط ومعايير دقيقة لتولي المنصب، وقد ظهرت في العهد الزياني العديد من الخطط المساعدة للجهاز القضائي كما كشفت المصادر التاريخية عن أصناف ومراتب للقضاة، وقد اشتهر قضاة الدولة الزيانية في الأقطار وذاع صيتهم من خلال المصنفات التاريخية والدينية لعلمهم ومكانتهم وقدرتهم في حل الخصومات والمنازعات. ومن هنا يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- فيما تتمثل أصناف ومراتب القضاة في الدولة الزيانية ؟
- وما هي شروط ومعايير اختيار القاضي ؟
- ومن هم ابرز و أشهر قضاة الدولة الزيانية ؟
- وما الدور الذي لعبه القاضي في لتسيير الحياة الاجتماعية ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تطرقنا إلى النقاط التالية:

- تعريف القضاء.
- الخطط التابعة للقضاء في الدولة الزيانية.
- أصناف القضاة في الدولة الزيانية.
- شروط ومعايير اختيار القضاة في الدولة الزيانية.

– أشهر قضاة الدولة الزبانية.

– دور القضاة في تسيير الحياة الاجتماعية.

1. تعريف القضاء

1.1 لغة: القضاء الحكم والأداء وعمل القاضي ورجال القضاء الهيئة التي يوكل إليها

بحث الخصومات للفصل طبقا للقوانين. والقاضي القاطع للأمور المحكم لها. وقاضاه حاكمه¹.

2.1 اصطلاحا: يعرفه ابن خلدون " انه من الوظائف الداخلة تحت الخلافة لأنه

منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسما للتداعي وقطعا للتنازع فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم إذا أدي إليك، فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له وآس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك"².

– عند الشافعية: "هو فصل الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله تعالى"³

– وعند الحنابلة " الإلزام بالحكم الشرعي وفصل الخصومات"⁴

– وعند المالكية: "الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام"⁵

ويعرفه محمد الزحيلي على انه الإخبار عن حكم الله تعالى في القضية والدعوى

وإظهار الحق المدعى به بين الخصمين.⁶

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد مفهوم دقيق لمعنى القضاء على انه قيام القضاة بالفصل في المنازعات والخصومات بين الناس وفق الأحكام الشرعية التي تتخذ العدل والحق مقاييس أساسية للحكم.

2. الخطط التابعة للقضاء في الدولة الزيانية:

عرف الجهاز القضائي بالدولة الزيانية عدة خطط مساندة له فوض لها الحكم عوضا عن خطة القضاء وقد تخصصت كل منها باختصاصات معينة تتمثل هذه الخطط فيما يلي:

1.2 الشرطة (الأمن):

من الأجهزة التابعة للقضاء يتمثل دوره في الحفاظ على الأمن وتنفيذ الأحكام القضائية وحراسة السلطان.⁷

2.2 الحسبة:

هي وظيفة دينية مهمة صحابها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحيث يبحث المحتسب على المنكرات في المدينة ويؤدب على قدرها مثل المنع من المضايقة في الطرقات ومنع الحمالين وأهل السفن من الإكثار في الحمل وتتبع كل ما يتعلق بالغش والتدليس (المعاش، المكاييل، الموازين) وهي أحكام ينزه عنها القاضي لعمومها وسهولتها وبذلك تكون هذه الخطة خادمة لمنصب القضاء.⁸

يقول أبو عبد الله العقباني " فولاية الحسبة هذه واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم فأما ما بينهما وبين القضاء فهي موافقة لأحكام القضاء لأن الحسبة

موضوعة على الرهبة فلا يكون خروج المحتسب إليها إلا بالسلطة والغلبة والقضاء موضوع للمناصفة فهو بالأناة والوقار أخص، وخروجه عنها إلى سلطة الحسبة تجوز وخرق ولأن كل واحد من المنصبين مختلف فالتجاوز فيه خروج عن حده".⁹

3.2 خطة المظالم:

يعرفها عبد الرحمن ابن خلدون على أنها وظيفة ممتزجة من سطوة السلطنة ونصف القضاء وتحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين وتزجر المعتدي.¹⁰

ويمكن تعريفها على أنها نوع خاص من القضاء منفصل على القضاء العادي ويقوم إلى جانبه في الفصل في التظلمات والخصومات التي يكون احد طرفيها أو كلاهما من ذوي قوة وجاه ونفوذ.¹¹

وقد تولى سلاطين بني زيان هذه الخطة بأنفسهم، بحيث كانوا يخصصون يوما في الأسبوع للنظر في المظالم وسماع شكاوي الرعية.¹² ومن أمثال ذلك السلطان أبو حمو موسى الثاني الذي كان يخصص يوم الجمعة بعد الصلاة للنظر في المظالم وسماع الشكاوي.¹³

وما يمكننا قوله بهذا الصدد أن هذه الخطط قد وضعت للحكم في الأمور والقضايا التي لا تحتاج إلى أن ينفذها أو يخوض فيها القضاة شخصا لبساطتها أو لبيان وبديهيته الحكم على مرتكبها وبذلك تخفيفا على القضاة وتركهم لتولي القضايا الأكثر أهمية ، وهذا لا يعني غفل القضاة عن تتبع عمل المحتسبين أو الشرطة.

3. أصناف القضاة في الدولة الزيانية:

شهد النظام القضائي في الدولة الزيانية عدة مناصب ومراتب للقضاة لكل صنف صلاحيات في حدود خاصة يقول محمد احمد العيساوي في ذلك "يعتبر القضاء من أهم الوظائف السلطانية في الدولة الزيانية بحيث يتولاها قاضي القضاة¹⁴ الذي يمكن اعتباره بمثابة الوزير في عصرنا الحالي، وفي كل مدينة كان يوجد الحافظ والى جواره القاضي والمحاسب وصاحب الشرطة¹⁵.

تتمثل هذه الأصناف والمراتب فيما يلي:

1.3 قاضي الجماعة:

يعادل ما يسمى قاضي القضاة بالمشرق تقريبا اختص به المغاربة والأندلسيين ويعتبر أعلى منصب قضائي واجل مرتبة قضائية.¹⁶

يقول هوبكنز في كتابه النظم الإسلامية في المغرب: "لقاضي الجماعة صفات خاصة فأولا يتم تعيينه مباشرة من رئيس الدولة أو نائبه ومن هذه الناحية فان قاضي الجماعة يعتبر من كبار موظفي الدولة إلى جانب الوزير والكاتب اللذين يستمدان سلطتيهما من السلطان مباشرة ... وثانيا فان قاضي الجماعة هو الذي يعين صغار القضاة ... كما كان من بين صلاحيات قاضي الجماعة تعيين صاحب المظالم " ¹⁷

2.3 قاضي الحضرة:

يعد نائبا لقاضي الجماعة ويلقب بقاضي تلمسان ويتم تعيينه من قبل السلطان

الزياني بمشورة قاضي الجماعة ويشغل قاضي الحضرة منصب الموثق في القصر الملكي.¹⁸

3.3 قاضي العملات:

ينوب عن قاضي الجماعة في المدن التابعة للدولة الزبانية، يعتبر من الموظفين الرئيسيين ولا تتجاوز اختصاصاته حدود عمالته.¹⁹

4.3 قاضي الجند: يختص بالنظر في قضايا وخصومات أفراد الجيش ويعد من نواب قاضي الجماعة.

5.3 قاضي الأنكحة: يختص بالأمر المتعلقة بعقود النكاح.²⁰

6.3 قاضي الأهلة: هو المكلف بالنظر في ظهور الهلال الجديد لما يترتب عن رؤيته من أحكام شرعية (شهر رمضان ، موافيت الحج وغيرها).²¹

إن تقسيم القضاة في مراتب وأصناف يسهل من عمل القضاة حيث يكون القاضي أكثر الماما وتعمقا سوءا في مجال اختصاصه أو في دائرة عمله وبالتالي تكون معرفته حقيقية أو اقرب إلى الحقيقة مما يجعل أحكامه أكثر عدلا.

4. معايير اختيار القضاة في الدولة الزبانية:

بالإضافة إلى الشروط الأساسية لاختيار القاضي عند المسلمين والمتمثلة في العقل البلوغ وان يكون القاضي مسلما حرا سليم الخواس عارفا للحق وعالما بالأحكام الشرعية والشروط الثانوية والمتمثلة العدالة والذكورة والاجتهاد.²²

فقد كان السلاطين الزبانيين يحرصون على اختيار القضاة بمعايير دقيقة ويظهر ذلك من خلال وصية أبو حمو موسى الثاني لولي عهده في كتابه واسطة السلوك في

سياسة الملوك عن كيفية اختياره لقضاته وفق علامات تظهر على الشخص عند عرض المنصب عليه إذا كان مناسب أو غير مناسب يمكن تلخيصها في ما يلي:

- أن لا يكون ممتنعاً بالقول راعياً بالفعل: وتظهر علامات الرغبة في المنصب من خلال رفضه للمنصب بداية حتى يظهر أنه شخص لا يريد المكانة لكنه يظهر المسرة عند تكرار الطلب ويصفر وجهه إذ ما تم إعفائه.

- أن يكون غير راغب في المنصب لا يهتمه توليا ولا عزلا ولا يظهر فيه حرصا على القضاء مبتعدا عن الربا وهذا مناسب للمنصب.

- أن لا يكون محبا ميالا: وتظهر علامة ذلك من خلال حبه للنساء والأولاد (يمكن أن يكون دليل على ميل الشخص للشهوات) فإذا كان له الأعداد من النساء والأولاد فلا بد أن يميل في الحكم إما لغرض أو جهة فيؤدي به إلى اخذ الرشوة على الأحكام الشرعية.

- أن لا تهمه الوجاهة والمكانة والسلطة: فيكون غير عادل ويحكم بين الناس على حسب مكانتهم وقد أوصى السلطان أبو حمو موسى في هذه الحالة أن يخضع الشخص للاختبار من طرف السلطان نفسه.

- أن لا يظهر عليه تغير في كلام وغير مبالغ في أقوال ولا متصنع في مشية وان يبقى على طبيعته الأولى.²³

يقول عمار عمورة في هذا الشأن وكان لا يشتغل بمنصب الكتابة في ديوان الملك والقضاء إلا الرجال الأكفاء أصحاب العلم الغزير في الأدب والفقه.²⁴

5. أشهر القضاة في الدولة الزيانية:

قضاة الدولة الزيدانية (أصنافهم، معايير اختيارهم ودورهم في الحياة الاجتماعية)

شغل منصب القضاء في الدولة الزيدانية العديد من الأسماء الذين ذاع صيتهم آنذاك لمكانتهم وعلمهم وقدرتهم على حل النزاعات و إيجاد الحلول لمشاكل الدولة ومن بين أشهر قضاة هذه الفترة نذكر:

1.5 أبو عثمان سعيد بن محمد العقباني (720هـ \ 811هـ):

نشأ بتلمسان²⁵ يقول عنه يحيى ابن خلدون "أول نجباء بيته ذو نبل ونباهة ودراية وتفنن في العلوم ومهارة حذق في الحساب والهندسة ولي قضاء الجماعة بتلمسان وبجاية²⁶ ومراكش وسلا ووهران وهنين فحمدت في جميعها سيرته عدلا وجزالة وهو الآن خطيب الجامع الأعظم بتلمسان".²⁷

فقيه مالكي تفنن في العلوم سمع من ابني الإمام وتفقه على يديهما، له في القضاء ما يزيد عن الأربعين سنة له العديد من المؤلفات " شرح الحوفي والتلخيص لابن البناء وقصيدة ابن الياسمين في الجبر والعقيدة البرهانية في أصول الدين وتفسير سورة الفاتحة"، من الذين اخذوا العلم على يده : ابنه القاسم العقباني ، والإمام أبي الفضل بن الإمام وابن مرزوق الحفيد وإبراهيم المصمودي وغيرهم كثيرين.²⁸

2.5 قاسم بن سعيد العقباني 768هـ \ 854هـ:

من أهل تلمسان تولى قضائها حافظ محدث من كبار فقهاء المالكية في عصره اشتغل بالتدريس من أثاره أرجوزة في التصوف²⁹.

قال عنه ابن مريم في كتابه البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان " شيخ الإسلام ومفتي الأنام الفرد العلامة الحافظ القدوة العارف المجتهد المعمر ".

حضر بمصر إملاء ابن حجر واستجار ابن حجر فأجازاه حضر درس العلامة البساطي، تعلم على يده: أبو البركات النالي، ابنه أبو القاسم العقباني، حفيده محمد بن احمد العقباني، وابن زكري، والكفيف ابن مرزوق وأبو العباس الونشريسي، اثني عليه يحي المازوني والحافظ التنسي والقلصادي في رحلته³⁰.

3.5 محمد بن احمد بن قاسم بن سعيد العقباني ت 871هـ:

ولد ونشا بتلمسان وتولى منصب قاضي الجماعة بها من كبار فقهاء المالكية³¹ من أثاره كتاب في المسائل الفقهية (تحفة الناظر).

شيوخه: جده الأقرب قاسم بن سعيد العقباني، أبو عبد الله بن مرزوق الحفيد (ت 842هـ) و أبو العباس الونشريسي واحمد بن حاتم و غيرهم³².

4.5 أبو عبد الله محمد بن علي بن مروان بن جبل الهمذاني:

من أهل وهران ونشا بتلمسان واصله من الأندلس ولي القضاء بتلمسان ثم نقل إلى قضاء الجماعة بمراكش وكان حميد السيرة شديد الهيبة عارفا بالأحكام سريع الفصل بين الخصوم موصوفا بالعدل³³ ولي قضاء الحضرة بتلمسان³⁴.

5.5 عبد العزيز عمر بن مخلوف (602هـ):

ويكنى بابي فارس محدث من فقهاء المالكية من أهل تلمسان اخذ العلم عن شيوخها وعن علماء بجاية ولي القضاء في عدة عملات تتلمذ على يديه الفقيه والأديب أبو العباس احمد الغبريني³⁵، اسند إليه قضاء الانكحة ببجاية ثم استقل بعد ذلك بقضاء بسكرة ثم بقسنطينة ثم الجزائر³⁶.

6.5 ابو عبد الله بن هدية القرشي التلمساني ت 735 هـ:

وهو أديب وكاتب وفقه ومؤرخ.³⁷ من قضاة مدينة تلمسان كبير عصره نباهة وجاهة وقوة في الحق وصرامة وكان أثرا لدى سلطانه قلده إضافة للقضاء كتابة سره وانزله منزلة فاقت منزلة وزرائه فكان لا يجري أمرا في الدولة إلا بمشورته واخذ رأيه.³⁸

إن المتتبع لتاريخ القضاة بالدولة الزيانية سيلاحظ تعاقب أسرة العقباني على منصب القضاة من الأجداد إلى الأحفاد وهذا يشير إلى نوع من التوريث لمنصب القضاء في تاريخ الأسرة .

6. دور القضاة في تسيير الحياة الاجتماعية في الدولة الزيانية:

إن الهدف الحقيقي للقاضي في الإسلام هو إقامة العدل وحماية الحقوق ونشر الأمن والمحافظة على الأنفس والأموال من خلال الفصل في المنازعات وحل الخصومات وتوعية الرعية بالأحكام والسلوكيات والقواعد الصحيحة الواجب إتباعها من أجل العيش في امن وسلام.

وقد سعى القضاة الزيانيين بأصنافهم ومراتبهم إلى القيام بواجبهم قدر المستطاع فقد نبه قاضي الجماعة أبو عبد الله محمد العقباني على آفات خطيرة ظهرت في المجتمع الزياني كغش الخبازين وتغاضي المحتسب عن ذلك بهدف اخذ الرشوة بالإضافة إلى قيام الجزارين بالغش في اللحم واجتماع النساء حول رجل يغني لهن وغير ذلك من الآفات التي دعا إلى القضاء عليها.³⁹

كما أفتى بوقوع طلاق الرجل لامرأته ثلاثاً في كلمة واحدة⁴⁰، وذلك للمحافظة على الأسر وتجنب تفككها ذلك أن الطلاق ابغض الحلال عند الله سبحانه وتعالى .

وللمحافظة على الحقوق العامة أوصى القاضي أبو عبد الله العقباني بالمحافظة على الشوارع والطرق وذلك بعدم إلقاء الأوساخ والقاذورات والجيف في الطرق وعدم إيقاف الدواب المحملة بالخطب في الطرق العامة مما يسبب تضيقاً على المارة⁴¹.

يقول عمار عمورة فإلى جانب وظيفتهم الأصلية المتمثلة في تطبيق الشريعة الإسلامية وحل النزاعات، كانوا يقومون بوظائف إضافية متمثلة في السهر على أماكن العبادة وإلقاء خطب الجمعة والحج والمكايل⁴².

خاتمة: وما يمكننا استخلاصه من خلال ما سبق:

- أن الجهاز القضائي في الدولة الزيانية تشكل من عدة خطط مساعدة للقضاء لكل خطة اختصاصاتها ومجال عملها.

- أن السلاطين الزيانيين اهتموا بالقضاة ورفعوا من مكانتهم ووضعوا شروطاً ومعايير خاصة لاختيار القاضي وذلك لحساسية المنصب.

- أن تاريخ الدولة الزيانية يحفل بمشاهير القضاة الذين ذاع صيتهم في الأقطار آنذاك لدرجة علمهم وتفقههم وعدلهم في تطبيق الأحكام.

- أن دور القضاة في الدولة الزيانية تعدى إصدار الأحكام والفصل في الخصوم إلى أدوار أخرى ساهمت في تسيير شؤون المجتمع الزياني وتخدم مصالح أفرادهِ.

الهوامش:

¹ المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط 4، 2004 ص ص 742، 743.

² عبد الرحمان ابن خلدون ، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار ابن حزم ، ط 1، لبنان، بيروت، 2011، مج 1، ص 166.

³ شمس الدين محمد ابن الخطيب الشربيني : مغني المحتاج لمعرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1997، ص 497.

⁴ حمود علي محمد الشهري : التسييبات القضائية في إثبات النسب من مجموع الأحكام القضائية الصادرة من وزارة العدل، مجلة كلية الشريعة والقانون ، ع 23، ج 2، 2021، ص 1699.

⁵ نفس المرجع، ص 1699.

⁶ محمد الزحلي ، تاريخ القضاء في الإسلام، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1995. ص 11.

⁷ عمار عمورة : الجزائر بوابة التاريخ ، دار المعرفة ، 2009، ص 243.

⁸ ابن خلدون: العبر ، ج 1، ص 169، 170.

⁹ ابي عبد الله محمد العقباني : تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر ،
تح علي الشنوفي، المعهد الفرنسي للدراسات الإستشراقية الفرنسية ، دمشق، سوريا،
1967، ص ص 178، 179.

¹⁰ ابن خلدون : نفس المصدر (العبر)، ج1، ص 167.

¹¹ محمد وليد العبادي: قضاء المظالم وسيلة لقمع الظلم وإحقاق العدل(المجلة الأردنية في
الدراسات الإسلامية، مج 5، ع2009، 1)، ص 10.

¹² خالد بالعربي: بنية الجهاز القضائي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني، (دورية كان
التاريخية، العدد الثاني عشر، يونيو 2011)، ص 108.

¹³ لطفي بقال بريكسي : القضاء في عهد الدولة الزيانية (مجلة الفضاء المغاربي، ع 6،
2017) ، ص 227.

¹⁴ الأصح أن يقول قاضي الجماعة بدل قاضي القضاة لان هذه التسمية خاصة بالمشرق
الإسلامي أما في بلاد المغرب فالموازية لهذا المنصب هي قاضي الجماعة. محمد الزحلي:
تاريخ القضاء في الإسلام ، ص 325.

¹⁵ محمد احمد العيساوي ، عابد براك الأنصاري - شارات الملك والوظائف في دولة بني
زيان - مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية - مج 5، ع 13، 2018، ص 7.

¹⁶ محمد الزحلي: نفس المرجع (تاريخ القضاء في الإسلام) ، ص 325.

¹⁷ جونز فليب هوبكنز : النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، تر أمين توفيق
الطبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1977، ص ص 212، 213.

- ¹⁸ لطفي بقال بريكسي : نفس المرجع، ص 226.
- ¹⁹ خالد بالعربي : نفس المرجع، ص 108.
- ²⁰ خلدون خليصة : القضاء في الجزائر في العهد العثماني (مذكرة ماستر) ، اش : احمد مسعود سيد علي ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019\2020، ص 15.
- ²¹ المرجع نفسه، ص 15.
- ²² محمد الزحيلي : التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي ، دار الفكر، ط1، دمشق ، سوريا، 1980. ص 54. 61.
- ²³ أبو حمو موسى الثاني : واسطة السلوك في سياسة الملوك، تح محمود بوترعة، دار الشيماء للنشر، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص 235، 236.
- ²⁴ عمار عمورة: نفس المرجع، ص 242.
- ²⁵ عمار عمورة : نفس المرجع، ص 248.
- ²⁶ ولي قضاء بجاية أيام السلطان أبي عنان المريني .
- ²⁷ يحيى ابن خلدون ، بغية الرواد ، مطبعة بيبير فونطانا الشرفية ، الجزائر، 1903، ص 60. عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر، ص 26.
- ²⁸ ابن مريم التلمساني: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ، المطبعة الثعالبية ، الجزائر، 1908، ص 106، 107.
- ²⁹ عمار عمورة : المرجع نفسه، ص 237.

³⁰ ابن مريم التلمساني: نفس المصدر السابق، ص ص 147، 148. احمد بابا التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تق، عبد الحميد عبد الله الهرامة، كلية الدعوة الإسلامية للنشر، طرابلس، 1989، ص ص 365، 366.

³¹ عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض الثقافية، ط2، بيروت، لبنان، 1980، ج1، ص 237.

³² ابن مريم التلمساني: نفس المصدر السابق، ص 224.

³³ ابن أبار، التكملة لكتاب الصلة ج2، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص 161.

³⁴ خالد بالعربي: نفس المرجع، ص 108.

³⁵ خلدون خليصة: نفس المرجع، ص 19.

³⁶ احمد بابا التنبكتي: نفس المصدر السابق، ص ص 268، 269.

³⁷ عمار عمورة: نفس المرجع، ص 252.

³⁸ أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النبهاني: تاريخ قضاة الأندلس، ن، ليفي بروفنسال، دار الكاتب المصري، القاهرة، مصر، 1947، ص 134.

³⁹ لطفي بقال بريكسي: نفس المرجع، ص ص 228، 229.

⁴⁰ أبو عبد الله محمد العقباني: نفس المصدر السابق، ص 59.

⁴¹ نفسه: ص ص 65، 66، 67.

⁴² عمار عمورة: نفس المرجع، ص 243.